

دراسة نظرية للمصدر السماعي الثاني (الحديث الشريف)

ورأي أهل اللغة في الاحتجاج به

د. عز الدين أحمد عبد العالي

كلية التربية - جامعة مصراتة

مقدمة:

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد فإن مصادر اللغة العربية كانت ولا زالت المعين الذي لا ينضب، والزاد الذي يرتحل به عبر الفجاج والأصقاع، والأساس المتين الذي قامت وتأسست عليه هذه اللغة القديمة، ولهذه المصادر دعائم تساندها وتزيد من ثباتها ورسوخها فكان من أجلها رسوخا وثباتاً كتاب الله العزيز، ثم "الحديث الشريف"، إلا أن هذا الأخير اختلف في الاحتجاج به بين علماء العربية على طائفتين: مانعين، ومجوزين.

وسأحاول في هذه الصفحات عرض آراء كل طائفة والأسباب التي جعلتها تنحو المنحى الذي تختيرته لها، وتحليلها والولوج فيها لاستيضاحها، لتولد من خلال الطائفتين طائفة متوسطة بينهما، علماً بأنني لست الأول ولا الأخير الذي يطرق هذا الموضوع ويبحث فيه، وقد قسمتها إلى تمهيد ومبحثين، فأقول مستعيناً بالله تعالى:

التمهيد:

جاء القرآن الكريم بتعاليم الدين الإسلامي مجملاً، ففصل القول فيه وبينه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعنى المسلمون بالكتاب والسنة عنايةً بالغة، فقد حفظ الصحابة رضوان الله عليهم عن نبيهم أقواله وأفعاله، وما يهمننا في هذه الدراسة أقوال الرسول - ﷺ - المعروفة بمصطلح الحديث.

فكلمة حديث مأخوذة من التحدث وهو الإخبار⁽¹⁾، كما يطلق في اللغة على معان، منها: نقيض القديم، والجديد من الأشياء، والخبر. فالحديث والخبر مترادفان، والحديث يأتي على قليل الخبر وكثيره؛ لأنه يحدث شيئاً فشيئاً. والجمع أحاديث، كـ "قطيع" و "أقاطيع"، وهو شاذ على غير قياس⁽²⁾. ثم سمي به قول الرسول صلى الله عليه وسلم. الذي وصفه الجاحظ وصفاً بليغاً فقال: "هو

(1) مجمل اللغة، 223/1.

(2) لسان العرب مادة (ح. د. ث).

الكلام الذي قلّ عدد حروفه وكثر عدد معانيه، وجلّ عن الصنعة، ونُزّه عن التكلف، وكان كما قال الله تبارك وتعالى: قل يا مُجْمِدٌ ثُ ثُ ثُ طَ طَ (1)، فكيف وقد عاب التشديق، وجانب أصحاب التقعيب، واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين السوقي... (2)، فقد كان أسلوبه يتميز بخصائص عديدة من أبرزها وأهمها:

1. جمع بين جزالة المفردات، والوضوح في الدلالات، فإذا اقترن الوضوح بالجزالة كان الكلام قمة في الروعة والبيان، وأضحى صالحاً؛ لأن يلقى على الناس ليفتح مغاليق قلوبهم ويقودهم إلى النور ودروب الخير، فكان . ﷺ . لا يسرد الحديث سرداً متتابعاً، بل يتأني في إلقاء الكلام ليتمكن من الدهن ويؤثر في السامعين.

2. من خصائص أسلوبه ﷺ كثرة التكرار، فكان كثيراً ما يعيد الحديث، لتعبيه الصدور. وهذا ما تميز به أسلوبه . ﷺ .

3. الإيجاز في القول، فلم يكن يطيل في الأحاديث، بل كان كلامه قصداً.

4. من خصائص أسلوبه . ﷺ . البعد عن التكلف في كل الأمور.

5. ومن خصائص أسلوبه . ﷺ . القدرة الرائعة على التصوير بالتشبيهات التي امتازت بالدقة والواقعية والجدّة، والتصوير بالاستعارة التي تعطي الصور الحيوية التامة، والتصوير بالكناية، حرصاً منه ليعبر عن المعاني بصورة حسية فجعل نصيب الكناية كبيراً جداً (3).

المبحث الأول:

وسأستعرض فيه الكيفية التي كان يتعامل بها أصحاب رسولنا الكريم مع ما يسمعون من أحاديث، فلقد كانوا على رأس التقاة في الرواية، إذ لم يرم واحدٌ منهم بكذب، أو وضع (4)، وقد تداول الناس رواية الحديث في عهد الرسول . ﷺ . إلا أن الصحابة لم ينشطوا إلى تدوينه كنشاطهم في تدوين القرآن؛ لأنهم أرادوا بذلك أن لا يكون للمسلمين كتاب غير القرآن، وكان هذا رأي عمر بن الخطاب، وعبدالله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبي موسى الأشعري، وأبي سعيد الخدري، ﷺ (5)، وروى أبو

(1) سورة ص من الآية رقم (86).

(2) البيان والتبيين، 16/2 . 17.

(3) بتصرف، التصوير الفني في الحديث النبوي، ص 24 . 25، منهج النقد في علوم الحديث، ص 38 . 39.

(3) فجر الإسلام، ص 343.

(4) مصادر اللغة، ص 152.

سعيد الخدري عن الرسول ﷺ . "لا تكتبوا عني إلا القرآن، ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه"، وكذلك حرص هؤلاء الصحابة على ألا يختلط الحديث وألفاظه بآيات القرآن عند عامة الناس وبسطائهم، فلذلك منعوا كتابة الحديث.

وتوافينا الأخبار إلى أن عبدالله ابن عمرو بن العاص حين كان يحرص على تدوين الحديث ويكتب كل ما سمعه عن رسول الله ﷺ . قال له بعض الناس إن رسول الله يتكلم في الغضب فلا تكتب كل ما تسمع، فسأل النبي ﷺ . عن ذلك فقال: "أكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج من بينهما إلا حق". يعني شفتيه، وأشار أبوهريرة إلى مسلك عبدالله فقال: لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ . أحفظ مني إلا عبدالله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب بيده ويعي بقلبه وكنت أعي بقلبي ولا أكتب بيدي، وتعليل كتابة عبدالله بن العاص إنه كان يكتب لنفسه ليستعين بذلك على الحفظ والاستظهار كما يفهم من إشارة أبي هريرة في قوله: "كان يكتب بيده ويعي بقلبه"، وهناك مجموعة من الصحابة أباحت كتابة الحديث، منهم علي بن أبي طالب، وابنه الحسن، وأنس بن مالك، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن العاص وكان أكثرهم يكتب لنفسه ليستعين بهذه الكتابة على الحفظ⁽¹⁾.

ولم ينتظم تدوين الحديث إلا مع نهاية القرن الأول الهجري، والتزم علماء السنة توثيق الرواية لها من بداية الأمر سواء ما يتعلق بالرجال، أو السند، أو المتن، ولم يكد القرن الثاني يهل حتى كان التأليف في السنة قد شمل جوانب متعددة لنصوصها، أو لكيفية روايتها وتوثيقها، وتوج ذلك كله بتأليف كتب "المسانيد" التي التزمت خطة حادة في الإسناد والرواة، وكانت القمة التي بلغتها تلك الجهود تأليف كتب "الصحاح" في القرن الثالث الهجري، وقد التزم مؤلفوها بمنهج صارم في توثيق الرواية متناً، وسنداً كما فعل البخاري مثلاً في توثيق صحيحه، ومن يطلع على جهوده ويرى شروطه التي ألزم نفسه بها في توثيق الحديث يلمس مقدار الجهد

العظيم الذي بذله في حماية النص وإسناده⁽²⁾.

ويتضح من خلال هذا التقديم أمران:

أولاً: أن رواية الحديث والتأليف في جميع نصوصه وكيفية روايته، كل ذلك حدث مبكراً مع الجهود الأولى في دراسة النحاة للغة والتي يصح أن يطلق عليها فترة البداية.

(1) مصادر اللغة، ص 153.

(2) الرواية والاستشهاد، ص 129.

ثانياً: مع النشاط العظيم في الدراسات اللغوية في القرن الثاني، وصلت رواية الحديث وجمعه إلى نضج مائل، بمعنى أن الحركة اللغوية النشيطة صاحبها أيضاً حركة دينية مماثلة في رواية الحديث، وتوثيقه ويتضح من هنا أن نصوص الحديث وجدت موثقة بفضل جهود علمائها هكذا كان الأمر في نصوص السنة الموثوق بها.

فما هو موقف النحاة من هذه النصوص والاستشهاد بها في قواعدهم النحوية؟

المبحث الثاني:

أحاول الإجابة فيه عن السؤال الذي تم طرحه في آخر المبحث الأول وذلك لنصل من خلاله إلى ما نربو إليه من استيضاح معرفة لما يتعلق بهذا الموضوع من جزئيات نصل بها إلى الغاية المطلوبة فأقول بداية:

لا ريب ألا تتقاعس القوانين المستنبطة من كلام العرب عن كلام أفصح العرب، وأن تكون للحديث منزلة في العربية تسمو سمو صاحبه في العرب أن يذكر حديث رسول الله ﷺ . بعد كلام العرب في أدلة العربية، فالنحاة قديمهم وحديثهم مجتمعون على أن النبي ﷺ . أفصح العرب، وأن أي حديث صحت نسبه إليه وثبت أنه قاله بلفظه فلا مجال لدفعه في الاستشهاد، إلا أنهم لم يعترفوا بتحقيق هذه الشروط إلا لعددٍ قليلٍ من الأحاديث القصيرة، مخالفين الفقهاء كما في أصول الفقه ولا يعلم أن فيه خلافاً عندهم⁽¹⁾.

أما إذا لم تثبت النسبة إليه، فالنحاة يرفضون الاحتجاج به؛ لأن أغلب ذلك مروى بالمعنى، أي بألفاظ غير ألفاظه عليه السلام، بحجة أن بعض هؤلاء الرواة كانوا من الأعاجم الذين لا يحتج بكلامهم؛ فهم لا تنطبق عليهم شروط الفصاحة . على رأي هؤلاء النحاة؛ مع "أن ذلك يقال في رواية الشعر والنثر اللذين يحتج بهما، فإن فيهم كثيراً من الأعاجم، ولو أنصف هؤلاء النحاة لقدموا الحديث الشريف على كلام العرب، لما أحاط به المحدثون علم الحديث من رعاية وعناية لم يتيسر مثلها لكل من الشعر والنثر"⁽²⁾، بل كان ينبغي لهم أن يراعوا أن الذين تلقوا هذه الأحاديث تلقياً مباشراً من الرسول كانوا من الصحابة، وهم عرب خلص من ذوي الفصاحة والسليقة، فلو أن واحد منهم خاتته ذاكرته في خصوص اللفظ لأدى المعنى بألفاظ

(1) أصول النحو العربي، ص 4.

(2) نظرات في اللغة والنحو، ص 21 . 22.

فصيحة من عنده⁽¹⁾.

فنستطيع القول بأن بعض الصحابة والتابعين أجازوا رواية الحديث بإبدال كلمة بأخرى عند الضرورة فقد قال الإمام الغزالي: "نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب، ودقائق الألفاظ، أما العالم بالفرقين المحتمل وغير المحتمل، والظاهر والأظهر، والعام والأعم، فقد جوز الشافعي، ومالك، وأبو حنيفة، وجماهير الفقهاء أن ينقله على المعنى إذا فهمه، وقال فريق لا يجوز له إلا إبدال ما يرادفه ويساويه في المعنى..."⁽²⁾، والفقهاء كانوا يرون أن السنة أوسع من ذلك؛ لأنهم يرجعون السنة إلى الكتاب من وجهين:

أحدهما: توجيه القرآن الكريم في كثير من آياته إلى العمل بالسنة واستنباط الأحكام منها، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾⁽⁴⁾، وقوله تعالى ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾⁽⁵⁾، وغيرها من الآيات الكريمة. ثانيهما: ورود السنة مبينة لكتاب الله، بدليل قوله جل وعزّ ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾⁽⁶⁾، فالسنة مبيّنة للكتاب الكريم مفصلة لمجمله⁽⁷⁾.

وقد برزت فكرة الاستشهاد بالحديث في مختلف العصور التي عاش فيها النحاة والمدارس التي انتموا إليها، فكان الاحتجاج بالحديث موجوداً في كلامهم وإن كان قليلاً، كما أن بعضهم كان يصرح بنسبة الأحاديث إلى النبي ﷺ والبعض كان لا يصرح⁽⁸⁾، إلا أن الاستشهاد بالحديث في القرن السابع الهجري كان مطلقاً عند "ابن مالك" فاعتمد عليه مخالفاً في ذلك عرف من سبقوه،

(1) الأصول، ص 93. 95.

(2) المستصفى 2/278، ضحى الإسلام، 133. 134.

(3) سورة آل عمران الآية رقم (132).

(4) سورة النساء الآية رقم (59).

(5) سورة الحشر الآية رقم (7).

(6) سورة النحل الآية رقم (44).

(7) أصول النحو العربي، ص 47.

(8) أصول النحو عند ابن مالك، ص 77. 79.

وناقش بذلك كثيراً من آراء السابقين عليه، وعند ذلك فقط ظهرت فكرة الاستشهاد بالحديث بشكل واضح وجليٍّ، فانقسم النحاة عندها إلى فرق.

فريق منع الاستشهاد بالحديث:

وقد انقسم النحاة من حيث المنع إلى فريقين: الأول: وكان يضم المتقدمين الذين امتنعوا - جزئياً⁽¹⁾ عن الاستشهاد بالحديث دون تعليل لهذا الامتناع أو تفسير لمضمونه، وعلى رأس هؤلاء أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، وسيبويه، والكسائي، والفراء، والمبرد، والمازني، وعلي بن المبارك، وهشام بن معاوية الضرير.

والثاني: ضم بعض النحاة المتأخرين وعلى رأسهم أبو الحسن بن الصائغ المتوفى 680هـ، وأبو حيان الأندلسي المتوفى 745هـ، وقد غاير هذا الفريق السابق عليه في كونهذاً تعليلاً أو أسباباً لذلك الرفض.

فابن الصائغ علل عدم حجية الحديث عنده بأن "الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي - ﷺ . وإنما رويت بالمعنى"، يقول في شرح الجمل: "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي - ﷺ . ؛ لأنه أفصح العرب"⁽²⁾.

وتبعه أبو حيان في رفض الاحتجاج بالحديث، بل لم يرض على ابن مالك كثرة احتجاجه به، ونقده في مواضع كثيرة من شرحه على التسهيل، فيقول: "قد نصح هذا المصنف في تصانيفه كثيراً بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روى فيه، وما رأيت أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل، وإنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله - ﷺ وذلك أن الرواة جَوَّزوا النقل بالمعنى، وقد وقع اللحن كثيراً فيما روى من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا من غير العرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع في نقلهم وهم لا يعلمون".

ويقول في موضع آخر "إن علماء العربية الذين استنوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا أحكامهم على ما ورد في الحديث وجاء هذا الرجل - يعني ابن مالك متأخراً في أواخر قرن سبعمائة، فزعم أنه

(1) فقد احتج جلهم بالحديث تصريحاً أو بدونه، لتفصيل أكثر، أصول النحو عند ابن مالك، ص 77 . 79.

(2) أصول التفكير النحوي، ص 136-137.

يستدل على المتقدمين ما أغفلوه، وبينه الناس على ما أهملوه، والله در القائل: "الن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل مما أتى به أولها"⁽¹⁾.

ويفصل في موضع ثالث ما أجمله من أسباب رفضه حجية الحديث⁽²⁾ إلى:

أولاً: أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روى من قوله: "زوجتكها بما معك من القرآن" و"ملكنتها بما معك" و"خذها بما معك" وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فنعلم يقيناً أنه ﷺ لم يتلفظ بجميع هذه الألفاظ بل لا نجزم بأنه قال بعضها إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأنت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه إذ المعنى هو المطلوب، ولاسيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضابطُ منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً، ولاسيما في الأحاديث الطوال، وقد قال سفيان الثوري رضي الله عنه: إن قلت لكم أني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني، وإنما هو المعنى⁽³⁾.

ثانياً: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، وعلينا الوقوف هنا لإيضاح أمر وهو: "أما كون الرواة غير عرب فهذا لا يقدح فيما تحقق من نقله قدماء المحدثين والفقهاء والأصوليين وأثبتوا صحته في كتبهم التي وصلت إلينا موثقة معتمدة"⁽⁴⁾.

ونعلم يقيناً أن رسول الله - ﷺ - كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب، وأشهرها وأجزؤها وإذا تكلم ببلغه غير لغته، فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وقد تبع ابن الصائغ الملتوني 680هـ، جلال الدين السيوطي الذي اكتفى بتلخيص ما ذكره من أدلة لرفض حجية الحديث.

إلا أن الأخير وقع في الخلط عندما نقل عن ابن الصائغ فقال "قال ابن خروف: يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل

(1) أصول التفكير النحوي، ص 136 . 137.

(2) وقد ردت الأدلة التي اعتمد عليها المانعون بعد مناقشتها بأدلة نقلية وعقلية في هامش أصول النحو عند السيوطي، ص 196 . 197.

(3) الرواية والاستشهاد باللغة، ص 132؛ أصول التفكير النحوي، ص 138.

(4) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص 422.

شيعاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى⁽¹⁾، فجعل ابن خروف من المنكرين لحجية الحديث، والذي أوقع السيوطي في هذا الخطأ أنه أسقط حرفاً من نص ابن الصائغ فأساء الفهم والحكم جميعاً، إذ صحة النص هي "قال - أي ابن الصائغ - وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً" وعلى هذا فإن ما قرره النص من حكم على هذا الاستشهاد ليس صادراً من ابن خروف وإنما يعود إلى ابن الصائغ.

فريق جوّز الاحتجاج بالحديث:

وذهب النحاة هذا الفريق إلى صحة الاحتجاج بأحاديث النبي ﷺ. في النحو مطلقاً، وقد كان على رأس هذا الفريق من المجيزين ابن مالك، والرضي مُجّد بن الحسن، فابن مالك اتخذ منهجاً واضحاً في التيسير، ولعله اتجه إلى الأحاديث لتشهد له في بعض ما قرر من أحكام، وأما الرضي فمنهجه في القياس ثم في التعليل معروف، وقد فرض عليه منهجه أن يلجأ إلى الحديث النبوي علّه يرجح ما انتهى إليه من أحكام.

وقد تبع هذين الشيخين من الأعلام كثير، منهم: ابن خروف، وابن هشام، والبدر الدماميني، والخطيب البغدادي، وقد حاول ابن الصائغ أن يفسر بعض جوانب هذا المسلك بأن الاستشهاد بالحديث هو من باب التبرك بالمروي.

وقد كان من الممكن أن يصلح هذا التفسير، إذا لم تكن الأحاديث المستشهد بها هي الشواهد الوحيدة في موضوعها، أما هي عند ابن مالك، وابن هشام، والرضي، تنطق أو تذكر كشواهد بقواعد لا يؤيدها فيها غيرها، فإن مثل هذا التعليل يقصر عن تفسير هذا المسلك بأسره، ولعل المجيزين للحديث من النحاة يستندون أولاً إلى ما حدث من أسلافهم من اللغويين من الاحتجاج بالحديث في اللغة وهو الاصطلاح القديم الذي يعني المعاجم، وإن نظرة واحدة إلى معاجم "التهذيب" و"الصحيح" و"المخصص" و"المجمل" و"مقاييس اللغة" لتكفي للتأكد من أن "الأزهري" و"الجوهري" و"ابن سيده" و"ابن فارس" و"الزمخشري" ممن يمتحنون بالحديث، في الاستدلال على معاني الكلمات العربية، وهو ما دفع السهيلي إلى أن يقول: "لا نعلم أحداً من علماء الكلمات العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل، وأبو الحسن الصائغ في شرح الجمل، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي".

(1) أصول التفكير النحوي، ص 139.

وكذلك قرر الاستشهاد بالحديث وأيده "البدر الدماميني" ت828هـ في شرحه للتسهيل فاحتج لابن مالك وانتصر له وتابعه في ذلك الخطيب البغدادي صاحب "خزانة الأدب" بل زاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت واعتمد ذلك الاتجاه على الأسانيد الآتية:

الأول: أن اليقين غير مطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن في نقل مفردات الألفاظ وقوانين الأعراب، والذي يغلب على الظن أن الحديث لم يُبدل؛ ولأن الأصل عدم التبديل لاسيما مع شدة التحري ودقة الضبط.

الثاني: أن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يُدَوّن ولا كتب، وأما ما دَوّن وكتب فلا يُتصور فيه التبديل والتغيير.

الثالث: أن كثيراً من الأحاديث قد دَوّن في الصدر الأول، قبل فساد اللغة العربية حين كان الكلام كله مما يصح الاحتجاج به، وعلى فرض حصول التبديل في نصوص الحديث فإن حصوله لا ينفى الاحتجاج به لغوياً؛ لأن غايته تبديل ما يحتج به بآخر يحتج به أيضاً⁽¹⁾.

هذه هي القضية بأبعادها بعد أن أيقضها "ابن مالك" من سبائحا الطويل باستخدام الحديث في كُتبه وتقرير مسائله ومناقشة آراء النحاة السابقين ومخالفتهم بناءً على نصوص السنة⁽²⁾.

وهكذا ينتهي أصحاب هذا الاتجاه إلى أن الأحاديث حجةٌ يستوي في ذلك أن تروى هذه الأحاديث باللفظ أو بالمعنى، فإن الرواية بالمعنى إنما رَوَاهَا عربٌ حُلِّصَ قبل تفشي الخطأ في اللغة⁽³⁾.

فريق توسط بين المنع والجواز:

هذا الاتجاه يفرق في نصوص السنة بين ما يعتقد أنه لفظ الرسول . صلى الله علي وسلم . وما يحتمل التغيير في ألفاظه، ومن النوع الأول الأحاديث القصيرة والأحاديث التي أعتني بنقلها بألفاظها في موقف خاص، أو حادثة خاصة، وهذا يحتج به للثقة بنقل نصه عن الرسول، وأما النوع الثاني فمنه الأحاديث الطويلة التي لا يستطاع حفظها، والأحاديث غريبة الألفاظ التي يعسر حفظها بنصها وهذا لا يحتج به؛ لأنه نقل بالمعنى، ومن أبرز من انتهجوا هذا المنهج الإمام أبو الحسن الشاطبي ت79هـ في شرح الألفية، وقد حاول الشاطبي أن يسلك منهجاً وسطاً بين المذهبين السابقين فقسم الأحاديث إلى قسمين:

(1) خزانة الأدب، 23/1.

(2) الرواية والاستشهاد باللغة، ص134-135.

(3) أصول الفكر النحوي، ص143-144.

الأول: ما يعنى ناقله بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.
الثاني: عُرفَ اعتناء ناقله بلفظه لمقصودٍ خاصٍ، كالأحاديث التي قصد بها فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابه لهمذان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، وهذا القسم يصح الاستشهاد به في النحو.

وبهذا الموقف عارض الشاطبي المانعين للاحتجاج بالحديث ورماهم بالتناقض؛ لأنهم لا يستشهدون بحديث رسول الله ﷺ. في حين "يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاءهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا، ويتركون الأحاديث الصحيحة"⁽¹⁾.

كما عارض المجيزين مطلقاً دون تفرقة كابن مالك وابن خروف؛ لأن "ابن مالك لم يُفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، وبني الكلام على الحديث مطلقاً، والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى وهو قول ضعيف"⁽²⁾.

ومن الواضح أن هذا الاتجاه يتفق إلى حدٍ كبيرٍ مع الاتجاه الأول في أن ما يرفض من الحديث أساسه الرواية بالمعنى، وهو الأساس نفسه الذي بنى عليه الرفض المطلق، فهو رأي لا يختلف عن السابق إلا من حيث إمكان التأكد من أن بعض الأحاديث رويت نصاً وأكثرها روي بالمعنى وهذا الأخير مرفوض"⁽³⁾.

وكان هذا التقسيم للأحاديث الذي قدمه الشاطبي، الأساس الذي بنى عليه المعاصرون موقفهم في حُجية الحديث، وكان من بينهم الشيخ مُجد الخضر حسين

الذي حدد أنواع الأحاديث التي لا يختلف في الاحتجاج بها وهي ستة أنواع:

الأول: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته . عليه الصلاة والسلام . كقوله: "حمى الوطيس"، وقوله: "مات حتف أنفه"... إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان...

الثاني: ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت، والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

(1) أصول التفكير النحوي، ص 144.

(2) المصدر السابق، ص 145.

(3) الرواية والاستشهاد باللغة، ص 133.

الثالث: ما يروى شاهداً على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم، ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه.

الرابع: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

الخامس: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريح، والإمام الشافعي.

السادس: ما عرف من حال رواته أنهم لا يميزون رواية الحديث بالمعنى

مثل ابن سيرين، والقاسم بن مجاهد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المديني.

وحدد النوع الذي لا حجية فيه بقوله: "ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين، ولا يحتج بهذا النوع من الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعاً أم متصلًا"⁽¹⁾.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع ومكانته في إثبات الأصول السماعية للغة، فقد اعتمد مجمع اللغة العربية بالقاهرة على ما ذكره الشيخ محمد الخضر حسين من نقاط وقرر: "جواز الاحتجاج ببعض أنواع الحديث"، وقد فصل المجمع هذه الأنواع في نص القرار الآتي:

اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية؛ لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الأعاجم، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

1. لا يحتج بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما

قبلها.

2. يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الأنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ. الأحاديث المتواترة المشهورة.

ب. الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج. الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم.

د. كتب النبي ﷺ . . .

هـ. الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

(1) دراسات في العربية وتاريخها، ص 177 . 178.

و . الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: القاسم بن مُجَدِّ، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ز . الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة⁽¹⁾.

فبهذا القرار الذي اتخذته مجمع اللغة العربية بالقاهرة وأوضح فيه مكانة هذا المصدر السماعي، من بين بقية المصادر التي اعتمد عليها النحاة في تقعيد لغتنا العربية، ووضع حدًّا للخلاف الذي دار بين النحاة من حيث الاستدلال بالحديث النبوي الشريف أو عدمه، وقطع الطريق أمام المشككين في كون الحديث الشريف مصدراً أساسياً وركناً ركيناً من مصادر لغتنا العربية فاستنداً على ما ذكر وعرض "نستقر على جواز الاحتجاج بالحديث الثابت الصحيح من هذه الأنواع التي أوردناها . وبخاصة ما دون في الصدر الأول . لاستخلاص قواعد النحو والصرف التي وردت فيه مما خلا من أمثالها أسلوب القرآن الكريم، وما جمعه اللغويون من كلام العرب منثور ومنظومه وبهذا نعيد إلى الحديث النبوي الشريف مكانته، ورفع منزلته، ونعيد الاطمئنان إلى نفوس المحتجين به المعتمدين عليه"⁽²⁾.

نتائج البحث

وبعد هذا العرض السريع اتضح بما لا يحمل أدنى شك، في أن الاستشهاد بالحديث يرقى لأن يناظر كلام العرب المنظوم أو المنثور في المكانة، من حيث البناء والمفردات والتركيب والدلالة، وأيضاً الحرص الذي تميز به الرواة في نقلهم لنص الرسول ﷺ . دون أدنى تغيير أو تحوير، وذلك واضح في اشتباه اللفظ الذي ذكره الرسول ﷺ . عليه مثلاً، فإنه يذكر اللفظين زيادة في الحرص منه، وبعاداً لنفسه من الوقوع في دائرة " من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار".

كما أن المانعين لم يعللوا المنع، مع احتجاجهم به في مؤلفاتهم كأبي حيان، أن اللحن وإن كان وقع في الحديث فإنه قد وقع في المنظوم من كلام العرب أكثر منه في الحديث وهذا راجع للتحري والتتبع والدقة في الرواية، وأن مجمع اللغة العربية جعل بحث الذي تقدم به السيد: الشيخ مُجَدِّ الخضر حسين منهاجا سار عليه في هذه القضية وجسده فيها.

(1) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، ص 3.4.

(2) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص 422.

مصادر ومراجع

- 1- أصول التفكير النحوي: الدكتور: علي أبو المكارم، تاريخ الطبعة 1973م، دار الثقافة بيروت.
- 2- أصول النحو العربي: الدكتور: محمود أحمد نحلة، الطبعة الأولى، تاريخ الطبعة 1987م، دار العلوم العربية للطباعة والنشر. بيروت.
- 3- أصول النحو عند ابن مالك: خالد سعد شعبان، الطبعة الأولى، تاريخ الطبعة 2006م، مكتبة الآداب. القاهرة.
- 4- أصول النحو عند السيوطي: عصام عيد أبو غريب، تاريخ الطبعة 2006م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 5- الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: الدكتور: تمام حسان، تاريخ الطبع 2004م، عالم الكتب. القاهرة.
- 6- البيان والتبيين: أبو عثمان الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر.
- 7- التصوير الفني في الحديث النبوي: الدكتور: مُجَّد الصباغ، الطبعة الأولى، تاريخ الطبعة 1988م، المكتب الإسلامي بيروت.
- 8- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي، طبع بولاق.
- 9- دراسات في العربية وتاريخها: مُجَّد الخضر حسين، تاريخ الطبعة 1960م، القاهرة.
- 10- الرواية والاستشهاد باللغة: الدكتور: مُجَّد عيد، تاريخ الطبعة 1972م، عالم الكتب، القاهرة.
- 11- ضحى الإسلام: أحمد أمين، تاريخ الطبعة 1998م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 12- فجر الإسلام: أحمد أمين، تاريخ الطبعة 1996م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 13- لسان العرب: ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، طبعة دار المعارف.
- 14- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً 1932. 1962: مُجَّد خلف الله أحمد، مُجَّد شوقي أمين، مجموعة القرارات العلمية.
- 15- مجمل اللغة: أحمد بن فارس، الطبعة الثانية، 1986م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 16- المستصفي من علم الأصول: أبو حامد الغزالي، دار الفكر.
- 17- مصادر اللغة: الدكتور: عبد الحميد الشلقاني، الطبعة الثانية، تاريخ الطبع 1977م، الدار الجماهيرية للنشر.

- 18- منهج النقد في علوم الحديث: نور الدين عتر، الطبعة الثالثة، تاريخ الطبعة 1997م، دار الفكر- دمشق.
- 19- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: الدكتورة: خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر 1981م الجمهورية العراقية.
- 20- نظرات في اللغة والنحو: طه الراوي، تاريخ الطبعة 1962م، المطبعة التجارية - بيروت.